

الدراسات تفيد باستمرار استقرار أسعار النفط خلال النصف الأول من 2020

الفاصل: الأمور ستعود لطبيعتها في «المنطقة المقسومة» بين الكويت والسعودية بنهاية العام

■ تعيين علي بن سبت أميناً عاماً

للمنظمة لمدة 3 سنوات اعتباراً من أول

مارس 2020

■ آل خليفة: اعتماد مشروع الميزانية

التقديرية لمنظمة «الأمانة العامة

والهيئة القضائية» لعام 2020



خالد الفاضل يلقى كلمته خلال المؤتمر

خلال الفترة القادمة،
وأشاد بالدور الذي يؤديه
العربي في مختلف مجالات
الطاقة وضمان التقدم
والازدهار لدول وشعوب
المنطقة. وأفاد بأن الاجتماع
الـ 103 للمنظمة يأتي في ظل
العديد من التطورات العالمية
التي تشهدها صناعة النفط
والغاز والتي كان آخرها مؤتمر
الطراف في الشارقة الأم
المتحدة الأطارية بشأن تغير
المناخ المتعدد في مدريد أخيراً،
وذكر أن الاجتماع يعقد في
أعقاب لقاءات دولية مهمة
مثل الاجتماع الوزاري لمنظمة
الدول المصدر للبترو (أوبك)
الذي عقد أخيراً في مدينة فيينا
وتم فيه الاتفاق على زيادة
مستوى الكفص لإنتاج النفط
بنحو 500 ألف برميل يوميا
بداية من يناير المقبل،

والطلب على السوق النفطية...
وحول استيراد الغاز من
العراق قال الفاضل أن الاتفاق
في مرحلته الأولى من خلال
توقيع العقد مع الاستشاري،
ويتم حالياً عقد دراسات سيتم
تسليمها إلى الكويت والعراق
لدراستها وتنفيذها على أرض
الواقع.
هذا وقد أكد د.خالد الفاضل
في كلمته خلال الاجتماع أن
الطاقة الأحفورية ستبقى محور
الاهتمام العالمي إذ ستشكل
نحو 75 بالمئة من مزيج الطاقة
العالمي بحلول عام 2035 وفقاً
لتوقعات منظمة الدول المصدر
للنفط (أوبك).
وشدد الفاضل، خلال كلمته
اليوم في الاجتماع الـ 103
للمنظمة الأطارية العربية للمصدر
للبترو (أوبك)، على أهمية
استمرار الجهود المشتركة
لضمان استقرار أسواق النفط

الاسعار. وهناك يوانر جيدة
للتعاون الأمريكي الصيني
فيما يخص العلاقات التجارية
بين البلدين سوف تنعكس على
الاسعار.
وذكر الفاضل أن اسعار
النفط عادة ما تشهد انخفاضاً
في الربع الأول من العام ولكن
الدراسات تفيد بأن هناك
استقرار في اسعار النفط
ونظرات جيدة بالاستقرار
حتى الربع الثاني من العام.
وفي سؤال حول التقرير الذي
نشرته الفايينشال تايمز بأن
هناك دول خليجية ستخفض
اسعار النفط أثناء الانتخابات
الأميركية ذكر الفاضل أن هذا
التقرير تحليلي قائلاً: لا أرى
بأن يكون هناك دور لأي دولة
في تخفيض أو رفع اسعار
النفط لاسيما وأن الاسعار
مرتبطة بسياسة العرض

النفط وزير الكهرباء والماء
د.خالد الفاضل أن تعود
الأمور لطبيعتها فيما يخص
المنطقة المقسومة بين الكويت
والسعودية بنهاية 2019،
حيث أن الأمور يتم دراستها
بين الدولتين وهناك شبه اتفاق
بين البلدين وهو محور اهتمام
السعودية والكويت وسيتم
الإفصاح عنه في القريب
العاجل فور أن يكون هناك
اتفاق عليه.
وبين الفاضل في تصريحات
أن اسعار النفط مستقرة حالياً
والدراسات تفيد استمرار
استقرارها في النصف الأول
من 2020، مشيراً إلى أن قرار
منظمة الدول المصدر للبترو
الشعبية رئاسة الدورة
القادمة لمجلس الوزراء والكتب
التنفيذي للمنظمة، وذلك لمدة
عام اعتباراً من أول شهر يناير
من جانبه توقع وزير

في الدراسات التي أنجزتها
الأمانة العامة خلال عام 2019
حيث تم إنجاز 10 دراسات
فنية واقتصادية حول النفط
والطاقة وأطلع على تقرير
الأمانة العامة للمنظمة حول
«الأوضاع البترولية العالمية»
ومتابعة شؤون البيئة
وتغير المناخ، والتي من أهمها
مخرجات مؤتمر الأطراف في
اتفاقية الأمم المتحدة الأطارية
لتغير المناخ (COP-25)
والذي عقد في مدينة مدريد،
مملكة اسبانيا، خلال الفترة
من 2 إلى 13 ديسمبر 2019.
فيما تم تمديد الفترة التي عهد
خلالها لجمهورية العراق
بالإشراف على معهد النفط
العربي للتدريب لمدة سنتين
اعتباراً من 1 يناير 2020.
وذكر الشيخ محمد آل خليفة
أن الاجتماع أطلع على تقارير
نشاط الأمانة العامة للمنظمة
كما أطلع الاجتماع على

■ الطاقة الأحفورية ستبقى محور

الاهتمام العالمي حيث ستشكل

75 بالمئة من مزيج الطاقة العالمي

بحلول 2035

■ يتوجب استمرار الجهود المشتركة

لضمان استقرار أسواق النفط خلال

الفترة المقبلة

وأشار إلى أنه تم اعتماد
مشروع الميزانية التقديرية
للمنظمة (الأمانة العامة
والهيئة القضائية) لعام
2020، وتعين مكتب البسام
وشركاء مدققاً لحسابات
المنظمة (الأمانة العامة والهيئة
القضائية) لعام 2020 وقرر
تكليف المكتب التنفيذي بتقديم
خطة لتفعيل وتطوير دور
المنظمة يتم عرضها على
اجتماع مجلس الوزراء، وقيام
الأمانة العامة بتقديم الدعم
المطلوب للمكتب التنفيذي
للقيام بمهامه خلال عام 2020.
فيما تم تمديد الفترة التي عهد
خلالها لجمهورية العراق
بالإشراف على معهد النفط
العربي للتدريب لمدة سنتين
اعتباراً من 1 يناير 2020.
وذكر الشيخ محمد آل خليفة
أن الاجتماع أطلع على تقارير
نشاط الأمانة العامة للمنظمة

وذكر أنه تم مناقشة واقرار
المواضيع المدرجة حيث تم
المصادقة على محضر الاجتماع
الثاني بعد المائة لمجلس وزراء
المنظمة الذي عقد على مستوى
الدنوبين في الكويت بتاريخ
27 أبريل 2019 وأطلع على
نتيجة تحكم الجائزة العلمية
لمنظمة الأقطار العربية
المصدر للبترو (أوبك) لعام
2018 وموضوعها (البحوث
الاقتصادية ذات العلاقة
بالجوانب المختلفة للبترو
والطاقة ومن ضمنها الامدادات
والاستهلاك والأسعار).
وأوضح أنه الاجتماع قرر
حجب الجائزة الأولى، فيما تم
منح الجائزة الثانية وقدرها 5
آلاف دينار للبحث المعنون «أثر
اسعار النفط على العلاقة ما
بين التوزيع الاقتصادي والنمو
الاقتصادي: دراسة تطبيقية
في الدول الأعضاء في منظمة
الأقطار العربية المصدر
للبترو» والتي اعدها أمانة
محمد علي، من مملكة البحرين.

بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال

الهائل: معهد الدراسات المصرفية يقدم برنامجاً لتطوير

القيادات التنفيذية في القطاع المالي والمصرفي

و«القيادة»، ويستهدف التنفيذيين من
مستوى مدير إدارة أو ما يعادله على
الأقل.

أكد الهائل أن البرنامج سوف يتخذ
وفق المعايير العالية التي تطبقها كلية
هارفارد لإدارة الأعمال ووفقاً لما هو
متبع عند تقديم مثل هذه البرامج في
مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية،
وذلك بالاعتماد على دراسات الحالات
العملية التي تشتهر بها الكلية، وقد
حرصت الكلية في هذا البرنامج على
انتقاء وتقديم عدد من الدراسات
الجديدة ذات الصلة بالقطاع المصرفي
والمالي وقطاعات أخرى، بهدف
تقديم مجموعة متكاملة من التجارب
العملية، بما يساهم في تعزيز
القرارات التحليلية لدى المشاركين، هذا
بجانب الأنشطة التفاعلية التي سوف
يقوم بها المتدربون في مجموعات،
كما سيحصل المشاركون في نهاية
البرنامج على شهادة من كلية هارفارد
لإدارة الأعمال.

وفي الختام، أشار محافظ بنك الكويت
الركزي إلى أن العمل على تطوير أداء
الكوادر الوطنية مستمر، وسيبقى على
رأس الأولويات الاستراتيجية لبنك
الكويت المركزي، الذي اتخذ من مبادرة
كفاءة المبر الذي ستنطلق منه جميع
البرامج والمشاريع التي تعمل على
تطوير هذه الكوادر، نظراً لما لهذه الفئة
من أهمية في تحقيق التطور المستمر
للقطاع المصرفي والمالي الخليجي. كما
أكد حرصه على أن يستمر التعاون
بين البنوك والمؤسسات المالية
الكويتية والخليجية، والعمل على
خلق مبادرات جديدة، وذلك لتعزيز
الاستفادة من مثل هذه المبادرات الهامة
في مجال التدريب وقيادة الخبرات.
وأعرب المحافظ عن شكره وتقديره
للبنوك الكويتية والخليجية على
مشاركتهم المتميزة في هذا البرنامج
الاستراتيجي.



محمد الهائل

هذا العام (2020) فسيعقد في مسقط
بسلطنة عمان الشقيقة.

وقد بين محافظ بنك الكويت للركزي
أن التواصل مع كلية هارفارد لإدارة
الأعمال قد بدأ منذ عام 2009، موضحاً
أن أهمية هذا البرنامج تكمن في أنه
أول برنامج خاص تقدمه كلية هارفارد
لإدارة الأعمال على مستوى دول مجلس
التعاون لدول الخليج العربية، وأشاد
المحافظ بالتعاون الثمر والمستمر بين
الكلية ومعهد الدراسات المصرفية في
دولة الكويت.

كما أفاد الدكتور الهائل أن برنامج
عام 2020، سوف يقدم تحت عنوان
«الخدمات المالية الرائدة في عالم
سريع التغير»، ويتكون من محوري
«استراتيجية الأسواق المالية»

التوجه رغبة مماثلة من كلية هارفارد
لإدارة الأعمال لتوسيع نطاق البرنامج
ليكون برنامجاً إقليمياً.
وذكر الهائل أن البرنامج يُعقد
بالتناوب كل عام في إحدى دول
مجلس التعاون، حيث عقد البرنامج
السابق في دولة الكويت وتزامن
انعقاده بالاحتفال بمرور عشرة
أعوام على تقديم هذا البرنامج للميز
وينجح مما أعطى لنا الحافز على
الاستمرار في تقديمه مع العمل على
تطويره بما يتناسب مع التغيرات
المتسارعة في مجال الأعمال، وقد
شارك في هذه البرامج - إلى جانب
بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية
مجموعة من البنوك والمؤسسات
المالية الخليجية، أما بالنسبة لبرنامج

صرح محافظ بنك الكويت المركزي،
رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات
المصرفية، الدكتور محمد يوسف
الهائل أن المعهد سيقوم وبالتعاون
مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال بتقديم
برنامج خاص لتطوير القيادات
التنفيذية في البنوك والمؤسسات
المالية في دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية، وبلحة جديدة،
حيث عمل القاضون على هذا البرنامج
على تحديث عدد من محاوره وفقاً
للمتغيرات في عالم الأعمال وبما
يتناسب مع احتياجات القطاعين
المصرفي والمالي.

وقد أشار إلى أن البرنامج سيعقد
خلال الفترة من 1 إلى 6 فبراير
2020، موضحاً أنه قد تم تقديم هذا
البرنامج على مدى عشرة أعوام
متتالية في مختلف دول مجلس
التعاون الخليجي.
كما أوضح الهائل أن البرنامج هو
أحد برامج مبادرة كفاءة والتي أطلقها
بنك الكويت المركزي في سبتمبر
2019، والتي تُعقد بدعم من البنوك
الكويتية المحلية وينظمها ويشرف
على تنفيذها معهد الدراسات المصرفية،
حيث يهدف هذا البرنامج إلى تطوير
الكوادر والقيادات التنفيذية، العاملة
في قطاعات مختلفة بصفة عامة وفي
القطاع المالي والمصرفي بصفة خاصة.
وأضاف الهائل أن هذا البرنامج
قد عقد للمرة الأولى في عام 2010
في دولة الكويت، حيث اقتضرت
المشاركة في حينه على بنك الكويت
الركزي والبنوك الكويتية الأعضاء
في معهد الدراسات المصرفية، ونظراً
للتنجاح الكبير الذي حققه البرنامج،
وبغية تعزيز أوجه الاستفادة من هذه
التجربة المتميزة، فقد تقرر الاستمرار
في تقديمه سنوياً منذ عام 2011
على مستوى دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية، وقد عزز هذا

المؤشر العام يرتفع 68.5 نقطة

خلال جلسة متباعدة للبورصة

العقارية اعتباراً من اليوم الأحد
وذلك بعد تقديمها بياناتها
المالية،
وتطبق شركة بورصة
الكويت حالياً الخطوة الأولى
من المرحلة الثالثة لتطوير
السوق عبر تدشينها منتجات
وإدوات استثمارية مبتكرة
خاصة ومنها الصناديق
العقارية المدرة للدخل المتوافقة
(ريتم) وهي صناديق تمتلك
وتدير العقارات المدرة للدخل
والأصول العقارية،
ويشارك في هذه الصناديق
عدد من المستثمرين في رأسمالها
مما يسمح للمستثمرين الأفراد
الحصول على حصة من الدخل
الناتج عن ملكية العقار دون
الضحية إلى شراء أو تمويل
ممتلكات أو أصول.

103ر4 نقطة ليصل لمستوى
6973ر7 نقطة بنسبة 1ر5 في
المنته من خلال كمية أسهم بلغت
88ر11 مليون سهم تمت عبر
4094 صفقة بقيمة 47 مليون
دينار (نحو 155 مليون
دولار)،
وكانت شركات (الراي)
(سند) و(عاسكو) و(بيتك)
موبيا) و(المتكاملة) الأكثر
ارتفاعاً في حين كانت أسهم
(أهلي متحد) و(زين) و(بيتك)
(خليج ب) و(إعلان) الأكثر
تداولاً فيما كانت شركات
(فيوتشر كيد) و(المصالح
ع) و(عربي ق) و(تجارة)
(ومنازل) الأكثر انخفاضاً.
وشهدت الجلسة إعلان
بورصة الكويت عن إعادة
التداول في سهم شركة ريم

استهلت بورصة الكويت
تعاملاتها أسس الأحد على
ارتفاع المؤشر العام 68ر5
نقطة لبلغ مستوى 6263ر7
نقطة بنسبة 11ر1 في المئة،
وبلغت كميات تداولات
المؤشر 164ر2 مليون سهم
تمت من خلال 7083 صفقة
تقدية بقيمة 52ر8 مليون دينار
كويتي (نحو 174ر2 مليون
دولار أمريكي)،
وانخفض مؤشر السوق
الرئيسي 3ر8 نقطة ليصل إلى
مستوى 4856ر9 نقطة بنسبة
0ر8 في المئة من خلال كمية
أسهم بلغت 76 مليون سهم
تمت عبر 2989 صفقة نقدية
بقيمة 7ر7 مليون دينار (نحو
18ر81 مليون دولار)،
وارتفع مؤشر السوق الأول

العثمان: «كي نت» تحقق 357 مليون عملية

دفع إلكتروني بـ19 مليار دينار في 2019

تقبل بوابة الدفع الإلكتروني
الخاصة بـ(كي نت) نحو
1711 موقعا إلكترونياً،
وأشار إلى تسجيل (كي
نت) نحو 53 مليون عملية
دفع إلكترونية منجزة عبر
الإنترنت بقيمة 2ر6 مليار
دينار (نحو 8ر5 مليار دولار)
خلال 2019.
من جانبه أكد الرئيس
التنفيذي للشركة عبد الله
العجمي في كلمة مماثلة
حرص (كي نت) على
التنسيق مع البنوك لتوسعة
دايرة استخدام الخدمات
الشركة بالنشاط المصرفي
مشيراً إلى طرح العديد من
الخدمات والحلول الخاصة
بالدفع الإلكتروني في السوق
الحلي خلال 2019.

المنجزة عبر أجهزة نقاط البيع
بلغ 231 مليون عملية بقيمة
9ر72 مليار دينار (نحو 32
مليار دولار) بزيادة 16 في
المنته عن السنة الماضية،
وذكر أن الشركة تقوم
حاليا بتشغيل نحو 885
جهاز صرف آلي في السوق
الكويتي ليتم من خلالها أجاز
نحو 73ر3 مليون عملية
بقيمة 6ر89 مليار دينار (نحو
22ر7 مليار دولار) بنسبة
نمو بلغت 2ر98 في المئة
مقارنة بالعام الماضي، وحول
عمليات الدفع الإلكتروني
عبر الإنترنت أوضح أنها
شهدت نمواً بنسبة 45ر8 في
المنته في 2019 مقارنة بالعام
الماضي إذ بلغ عدد التجار
والمواقع الإلكترونية التي

قال رئيس مجلس إدارة
شركة الخدمات المصرفية
الإلنية المشتركة (كي نت)
محمد العثمان أن الشركة
تفقت 357ر5 مليون عملية
دفع إلكتروني بقيمة 19ر2
مليار دينار كويتي (نحو 63
مليار دولار أمريكي) خلال
عام 2019 بنسبة نمو بلغت
14 في المئة مقارنة بالسنة
الماضية.
وأوضح العثمان خلال
الجمعية العمومية للشركة
لستناً المالية المنتهية في 31
أكتوبر الماضي أن (كي نت)
تحتج في تشغيل وتفعيل
نحو 70629 جهاز نقطة بيع
بزيادة قدرها 12ر16 في المئة
عن السنة الماضية،
وأضاف أن حجم العمليات